



مركز رصد للدراسات
الاستراتيجية

Monitor center for
strategic studies

شؤون سياسية وأخبار ميدانية

الثلاثاء 21-12-2021

-

العدد / 269 / السنة الخامسة

عدد الصفحات /15/

نشرة أخبار يومية

مقالات

أخبار



متابعات رصد 20-12-2021

تتشارك حكومة "الإنقاذ" و"هيئة تحرير الشام" السيطرة على مناطق النفوذ ذاتها، التي تشمل محافظة إدلب وجزءاً من ريف حلب الغربي وريف اللاذقية وسهل الغاب، شمال غربي حماة، في علاقة غير واضحة المعالم، وسط وجود مؤشرات الانسجام والتفاهم وتقاسم المصالح.

التمدد الأبرز لـ "تحرير الشام" وسيطرتها على المنطقة جاء بعد المعارك التي خاضتها ضد "حركة أحرار الشام" و"حركة نور الدين زنكي" و"صقور الشام" خلال العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨. كما شكلت حكومة "الإنقاذ" مطلع تشرين الثاني ٢٠١٧، من ١١ حقيبة وزارية برئاسة محمد الشيخ حينها، وضمت وزارات الداخلية، والعدل، والأوقاف، والتعليم العالي، والتربية والتعليم، والصحة، والزراعة، والاقتصاد، والشؤون الاجتماعية والمهجرين، والإسكان والإعمار، والإدارة المحلية. وتتحكم "تحرير الشام" بالمنطقة على الصعيد العسكري والأمني، وتتجلى سيطرتها الأمنية عبر "جهاز الأمن العام" الذي تنفي ارتباطها به، إضافة إلى القوة الأمنية التابعة لها المعروفة باسم "الأمنية" محلياً، أما مدنيًا فتدير المنطقة حكومة "الإنقاذ" التي تنفي تبعيةها للفصيل أيضاً.

"الهيئة" تدعم "الإنقاذ" وتنفي ارتباطها بها
ذكرت "هيئة تحرير الشام"، في إصدار مصور بذكرى تأسيسها الرابعة، في ٢٨ من كانون الثاني ٢٠٢٠، أن عدداً من "النخب" في شمال غربي سوريا بادروا لتشكيل حكومة مدنية "ترتب أوراق الشمال المحرر، وتقدم ما تستطيع للمدنيين"، تمخضت عنها حكومة "الإنقاذ" التي دخلت دورتها الخامسة. وأشادت "الهيئة" بدور الحكومة، وقدرة القائمين عليها فيما يتعلق بالبناء، و"ليس كما يحاول أن يصور النظام السوري".

وجاء في الإصدار أن "تحرير الشام" تدعم بشكل كامل حكومة "الإنقاذ"، بسبب ما تقدمه من خدمات مدنية. وتسيطر "الإنقاذ" على مفاصل الحياة خدمياً وإدارياً، عبر سلسلة من المكاتب الاقتصادية والزراعية والتعليمية، وإقامة مشاريع خدمية داخل المدينة.

الكلية العسكرية غطاء لترقية عناصر "تحرير الشام"
عملت "تحرير الشام" على بسط نفوذها على المنطقة، لتكون الجسد العسكري الوحيد المسيطر وصاحب النفوذ، وشهدت محافظة إدلب العديد من الخلافات بين "الهيئة" وفصائل أخرى، بدأت عام ٢٠١٤ بخلاف بين "تحرير الشام" (جبهة النصرة آنذاك)، و"جبهة ثوار سوريا" وبعض فصائل "الجيش الحر". وأدت هذه الخلافات الداخلية إلى حل العديد من التشكيلات المنضوية تحت لواء "الجيش السوري الحر"، إذ اعتقلت "الهيئة" أعداداً كثيرة من مقاتلي هذه الفصائل وصادرت أسلحتهم، لتتفرد بحكم المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري، في إدلب وريفها ومناطق أخرى من أرياف حلب وحماة واللاذقية.

ومؤخرًا، شنت “هيئة تحرير الشام”، في ٢٥ من تشرين الأول الماضي، حملة عسكرية على مقرات لفصائل “جهادية” أجنبية في ريف اللاذقية، يعتبر أكبرها فصيل “جنود الشام” بقيادة “مسلم الشيشاني”، الذي طالبته “الهيئة” سابقًا بمغادرة الأراضي السورية مع مقاتليه الأجانب.

وفي ٧ من تشرين الثاني الماضي، تحدث مصدر مقرب من “تحرير الشام” أن “الهيئة” أجرت عملية “تسوية أمنية” لفصيل “أبو فاطمة التركي”، قضت بتسليم أسلحته الفردية لـ “الهيئة”، بعد اشتباكات استمرت لعدة أيام بين الطرفين، انتهت بخروج الفصيل “الجهادي” من منطقة جبل التركمان بريف اللاذقية.

لم يقتصر نشاط “تحرير الشام” على إزاحة أو إبعاد الفصائل الأخرى المعارضة، أو إدماجها ضمن صفوف “الهيئة”، بل عملت على تدريب عناصر ضمن دورات للتدريبات العسكرية، وتخرج دفعات عديدة من هذه الدورات. وكانت “الأكاديمية العسكرية” التابعة لـ “تحرير الشام”، أعلنت تخريج دورة “قادة مجموعات”، في ١١ من تشرين الأول الماضي.

وأعلنت “الهيئة”، إلى جانب الفصائل العسكرية للمعارضة، عن تخريج دورات عسكرية منذ توقيع اتفاق “موسكو” في ٥ من آذار ٢٠٢٠، الذي قضى بوقف إطلاق النار.

كما أعلنت سابقًا عن إتمام العديد من دورات التدريب، مع اختلاف مسمياتها، مثل “دورة العصابات الحمراء” و “دورة رفع مستوى”، و “دورة تخريج القادة الميدانيين”، و “دورة تخريج القوات الخاصة”.

وعملت على الترويج لإعداد وتدريب مقاتليها، إضافة إلى تخريج دفعات عسكرية جديدة، لرفد ألويتها وجيوشها بعناصر جدد، ورفع السوية القتالية لمقاتليها.

من جهتها، أعلنت حكومة “الإنقاذ”، في ٢٠ من تشرين الأول الماضي، إحداث كلية تُعنى بالشؤون العسكرية باسم “الكلية العسكرية”، تتبع وترتبط برئيس مجلس الوزراء مباشرة.

ويتولى إدارة الكلية “مدير الكلية” الذي يُسمى بقرار من رئيس الحكومة، وتتمتع الكلية بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وبموازنة مالية مستقلة تدخل ضمن موازنة رئاسة الحكومة، وفق قرار “الإنقاذ”. وتعمل الكلية على تحقيق أهدافها المحددة بالنظام الداخلي، بحسب القرار، ومنها الإشراف على تدريب الطلاب المنتسبين إليها لتخريجهم ضباطًا عاملين مؤهلين للخدمة في صفوف التشكيلات العسكرية المقاتلة في الشمال السوري “ضد النظام الأسدي وحلفائه”، بحسب إعلان الحكومة.

كما تعمل على تأمين التعيينات العسكرية من عتاد وسلاح ولباس، وما تحتاج إليه العملية التدريبية فيها.

كما أن الهدف من إنشاء “الإنقاذ” كلية عسكرية، هو إنشاء عملية إدارة حوكمة للحالة العسكرية، بقصد منح رتب عسكرية، وتحويل فكرة الأمير والقائد إلى رتب عسكرية، كالرقيب والعقيد، ومن أجل أن تأخذ الحالة العسكرية حالة أكثر انضباطًا.

والواضح “الإنقاذ” تتحسب لأي عملية اندماج بين المجلس العسكري في إدلب و “الجيش الوطني”، وبالتالي تقاسم إدارة المكاتب والقطاعات والمناطق العسكرية، وإسناد هذه القيادات إلى رتب عسكرية، وهذا ما يدفع “تحرير الشام” لامتلاك والحصول على رتب عسكرية من كلية عسكرية.

ملف القضاء بيد “تحرير الشام”

يعكس انشقاق نفذته شخصية مسؤولة في حكومة “الإنقاذ”، طبيعة العلاقات والتأثير المشترك في القرارات بين الجانبين، وتحكم وتأثير “تحرير الشام” على مسار القضاء في حكومة “الإنقاذ”.

ففي ١ من كانون الأول الحالي، أعلن القاضي محمود عدنان عجاج انشقاقه عن وزارة العدل التابعة لحكومة “الإنقاذ”، مبررًا ذلك بأن “وزارة العدل أصبحت دمية بيد (هيئة تحرير الشام)”.

واتهم عجاج القائد العام لـ “تحرير الشام”، “أبو محمد الجولاني”، بالعديد من الاتهامات من بيع المناطق “المحررة”، والعمالة للقوى الخارجية، وقتل أعداد كبيرة من عناصر الفصائل، كـ “حركة نور الدين زكي” وأحرار الشام وغيرهما.

وردت حكومة “الإنقاذ” على اتهامات عجاج، ببيان لها، ذكرت فيه تقصير القاضي في عمله وأداء واجباته الوظيفية، إلى درجة الإهمال واللامبالاة.

يرى شريفة أن مساحة الاستقلالية التي تتمتع بها حكومة “الإنقاذ” ضيقة جدًا، وتتعلق ببعض القضايا التي تخص المدنيين، أما الملفات الأمنية التي تتعلق بتجاوزات “تحرير الشام” أو بمحاسبة بعض أمرائها، فهذا الملف لا يزال بيد “تحرير الشام”.

وكثير من القضاة الذين يشغلون مناصب قضائية في وزارة العدل التابعة لحكومة “الإنقاذ”، هم شرعيون في “تحرير الشام”، بحسب شريفة، لذلك عملية الاستقلال عملية نظرية، فالقاضي نفسه يجب أن يتمتع بالاستقلالية.

ويتلقى القاضي دخله الشهري والمساعدات والسلال الإغاثية من "الهيئة"، وبالتالي فرضية الاستقلالية الكاملة مستبعدة بين القضاء التابع لـ "الإنقاذ" والقضاء في "تحرير الشام"، بحسب شريفة. بعيداً عن الحرب.. "الجولاني" يظهر لحل أزمة اقتصادية كان لافتاً حضور القائد العام لـ "تحرير الشام"، "أبو محمد الجولاني"، في الاجتماع الذي رعاه "مجلس الشورى" مع وزارة الاقتصاد بحكومة "الإنقاذ"، لمناقشة الوضع الاقتصادي وخصوصاً "أزمة الخبز" بالشمال السوري، في ٢٣ من تشرين الثاني الماضي. وظهر "الجولاني" بصفته من الأشخاص المسؤولين عن موارد وشؤون الناس في الشمال السوري، وتحدث عن مشكلة "الأمن الغذائي في المحرر"، وطرح حلولاً ووعوداً بتحسين الاقتصاد، والانتعاش التدريجي، ودعم مادة الخبز بشكل إسعافي من خلال توفير مبالغ من الإيرادات. أثار ذلك جدلاً بسبب ظهوره في سياق قضية اقتصادية متعلقة بالواقع المعيشي، بعيداً عن الشأن العسكري. وعزا شريفة ظهور "الجولاني" إلى أنه نوع من إدارة السمعة وإنقاذ الحالة الشعبية المتدنية التي تعاني منها "الهيئة"، وخصوصاً بعد موجة الغلاء والتضييق على الحالة المعيشية للسكان المحليين.

ضابط إسرائيلي كبير يشكك بقدرة بلاده على مهاجمة إيران



متابعات رصد 20-12-2021

قال ضابط بالجيش الإسرائيلي إن بلاده غير جاهزة لشن حرب، رغم التهديدات الإسرائيلية المتكررة بأنها قد تستهدف بشكل منفرد برنامج إيران النووي. ونقلت صحيفة ميفزاك العبرية، الأحد ١٩ من كانون الأول، عن اللواء احتياط في الجيش الإسرائيلي، يتسحاق بريك، أن قوات بلاده ليست مستعدة للحرب، لافتاً إلى أن عدد الضحايا في صفوفها سيكون كبيراً في حال أي مواجهات عسكرية مقبلة. وقال للصحيفة، "في سيناريو متطرف، تدخل الميليشيات الموالية لإيران في سوريا واليمن والعراق وحركة حماس في غزة الحملة، وستطلق أيضاً صواريخ وطائرات مسيرة على إسرائيل، بحيث يتم إطلاق ما يزيد عن ثلاثة آلاف صاروخ وطائرة بدون طيار باتجاه وسط إسرائيل كل يوم". وأضاف، "الهجوم على العدو سيؤدي إلى أعمال عنف بين العرب واليهود في المدن والبلدات والقرى المختلطة وكذلك الحواجز. ومن المتوقع أن يكون عدد الضحايا كبيراً، إلى جانب تدمير المباني والبنية التحتية في جميع أنحاء البلاد." ولفت إلى أن الجيش الإسرائيلي تجاهل ذلك على مدى سنوات، معتبراً أن "حزب الله اللبناني" لن يجرؤ على إطلاق صواريخ عليه، وأنه سيعيد لبنان إلى العصر الحجري، بحسب تعبيره. وأشار إلى أن "قنبلة نووية واحدة ستسفر عن دمار رهيب وخسائر فادحة لإسرائيل"، مضيفاً أن، "تصريحات الغطرسة المتزايدة تسببت على مدى سنوات في تجاهل الوضع الخطير، ونتيجة لذلك، لم تكن الجبهة الداخلية والجيش مستعدين للحرب".

ورأى الضابط الإسرائيلي أن هدف إيران من برنامجها النووي إقامة توازن رعب نووي مع إسرائيل، قائلاً، "يجب أن يكون مفهوماً أن إيران لا تنوي إلقاء قنبلة نووية على إسرائيل عندما تصل إلى مثل هذه القنبلة، لأنها تعلم أن إلقاء قنبلة نووية على إسرائيل سيؤدي أيضاً إلى إلقاء قنبلة نووية على رؤوسهم".

وأضاف، "في هذه الحالة، عندما تشن (إيران) حرباً تقليدية مدمرة مع حلفائها ضد إسرائيل، يمكنها فعل ذلك، فهي ستعلم حينها بأن إسرائيل لن تجرؤ على استخدام سلاح نووي ضد طهران، إن كانت تمتلك إيران قدرة نووية".

القدرة على تدمير المواقع النووية الإيرانية؟

في سياق متصل، قالت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، إن مسؤولين يشككون في أن إسرائيل لا تمتلك القدرات على تدمير البرنامج النووي الإيراني خلال الفترة الحالية.

وفي تقرير لها نشرته، الأحد، نقلت عن مسؤول أمني رفيع المستوى قوله، "إن الأمر سيستغرق عامين على الأقل للتحضير لهجوم قد يتسبب في أضرار جسيمة لمشروع إيران النووي".

ورأى خبراء ومسؤولون أن "ضربات على نطاق أصغر قد تلحق الضرر بأجزاء من البرنامج النووي الإيراني من دون إنهائه، قد تكون ممكنة في الوقت القريب"، وأضافوا، أن "الجهود لتدمير عشرات المواقع النووية في أجزاء بعيدة من إيران، سيكون خارج نطاق الموارد الحالية للقوات المسلحة الإسرائيلية".

وصرح الجنرال المتقاعد من سلاح الجو الإسرائيلي، ريليك شافير، للصحيفة أنه، "من الصعب جداً، بل من المستحيل، إطلاق حملة من شأنها أن تطل كل هذه المواقع النووية".

وبين أن، "لدى إيران عشرات المواقع النووية، بعضها في أعماق الأرض يصعب على القنابل الإسرائيلية اختراقها وتدميرها بسرعة. وأن سلاح الجو الإسرائيلي ليس لديه طائرات حربية كبيرة بما يكفي لحمل أحدث القنابل المدمرة للتحصينات، لذلك يجب قصف هذه المواقع بشكل متكرر بالصواريخ، وهي عملية قد تستغرق أياماً أو حتى أسابيع".

واعتبر شافير، أن القوة الجوية الوحيدة التي يمكنها تنفيذ حملة ضد جميع المواقع النووية الإيرانية، هي القوات الجوية الأمريكية.

وفي أيلول الماضي، قال قائد القوات المسلحة الإسرائيلية، أفيف كوخافي، إن بلاده خصصت أجزاء كبيرة من زيادة الميزانية العسكرية للتحضير لضربة على إيران.

كما توعد، رئيس الموساد، ديفيد بارنيا، بأن إسرائيل ستفعل كل ما يلزم لمنع إيران من صنع قنبلة نووية.

إتوات "الفرقة الرابعة" تطل حتى الحطب في حمص



متابعات رصد 20-12-2021

تكاليف نقل الحطب، والإتوات التي تفرضها حواجز (الفرقة الرابعة)، ترفع سعر الطن الواحد ١٥٠ ألف ليرة على الأقل (حوالي ٤٠ دولاراً)، فأجرة سيارة حمولتها عشرة أطنان من الحطب من منطقة القصير مثلاً ٤٠٠ ألف ليرة (١١٥ دولاراً) على الأقل، وتأخذ حواجز (الفرقة الرابعة) ما بين ١٠٠ و ١٥٠ ليرة عن كل كيلوغرام من الحطب، هذا عدا دوريات الجمارك وشرطة المرور التي تنتشر على الطرقات الرئيسية، ولكل دورية تسعيرتها".

يشكو محسن (٤٦ عاماً)، وهو تاجر حطب في محافظة حمص، ارتفاع أسعار نقل الحطب من منطقة إلى أخرى داخل المدينة، فضلاً عن الحواجز الأمنية التابعة لـ “الفرقة الرابعة” في قوات النظام السوري التي تأخذ حاجتها من الحطب دون مقابل ودون إرادة التجار، كما أنها تفرض مبالغ على شكل إتاوات بشكل دوري للسماح للتجار بالعبور. بدأت مع فصل الشتاء في محافظة حمص، وسط سوريا، مأساة العائلات بتأمين مستلزمات التدفئة التي صارت فوق القدرة المادية لأغلبية السكان في المدينة وريفها.

وتتنوع وسائل التدفئة المتوفرة في المنطقة، من المازوت الذي تباعه حكومة النظام السوري عبر “البطاقة الذكية”، وتحكم به شبكة من التجار في السوق السوداء تغذيها سيارات الشحن القادمة من شرقي سوريا، إلى مخلفات الزيتون بعد عصره مثل “التمز” أو “البيرين”، التي سيطرت عليها معامل إنتاج الصابون واشترتها بالكامل من أصحاب المعاصر مباشرة.

وتحت تأثير التدهور المعيشي في المدينة، تسهم التدفئة بالخشب، المتميزة برخصها، في تأمين مستلزمات التدفئة خلال فصل الشتاء، وبالتالي تسهم أيضاً في تخفيف التكلفة على الأهالي.

ويبقى الحطب مصدر الدفء الوحيد المتاح في المنطقة، إلا أن “الفرقة الرابعة” وضعت يدها على هذا المورد في تشرين الثاني الماضي، ومنعت مروره عبر حواجزها إلا بمقابل مبالغ طائلة، ما رفع سعره بمقدار الثلث في كانون الأول الحالي.

لا بديل عنه رغم غلائه

“تعتبر الأحراش في المنطقة الساحلية والجروود على الحدود السورية- اللبنانية المصدر الأهم بالنسبة إلى سوق حمص من الحطب”، وفق ما قاله تاجر الحطب الأربعيني، الذي تحفظ على ذكر اسمه الكامل لأسباب أمنية. لكن سيطرة عناصر “الفرقة الرابعة” على الطرق الواصلة وفرضها إتاوات على التجار، فضلاً عن زيادة الطلب على الحطب، رفعت سعره حتى خرج عن القدرة الشرائية لسكان المدينة.

ويتراوح سعر طن الحطب في الريف الغربي لحمص وعلى الحدود السورية- اللبنانية من ٣٥٠ إلى ٤٥٠ ألف ليرة (من ١٠٠ إلى ١٣٠ دولاراً) لكل طن، وتحدد الأسعار بحسب نوع الأشجار ومقدار جفافها، وفق تاجر الحطب، في حين يتراوح سعر الطن في مدينة حمص وريفها الشمالي بين ٦٠٠ و ٧٠٠ ألف ليرة (من ١٧٠ إلى ١٩٥ دولاراً) للطن الواحد.

وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الحطب في مدينة حمص، فإنه يبقى الخيار الأفضل لسكان الأرياف والأحياء العشوائية في المدينة، فبرميل المازوت الواحد سعره أكثر من ٦٠٠ ألف ليرة (١٧٠ دولاراً)، ومن المرجح ارتفاع ثمنه هذا في أي لحظة، بينما مخلفات عصر الزيتون “التمز” أو “البيرين” فهي غير متوفرة في العام الحالي داخل حمص.

تعتقد سمية (٥٤ عاماً)، وهي من سكان مدينة الرستن شمالي حمص، أن الحطب هو خيارها الوحيد رغم ارتفاع ثمنه، وسط ارتفاع أسعار المحروقات الذي دفع بكثير من العائلات للاستغناء عن التدفئة التي تعتمد على أسطوانات الغاز أو الكاز أو الكهرباء، لأن القدرة المادية هي التي تحدد خيارات الناس.

وأوضحت سمية، التي تعمل موظفة حكومية، أن تكلفة التدفئة على الحطب يمكن تحملها في فصل الشتاء، أما شراء مادة المازوت فـ “عائلي بحاجة إلى برميل ونصف، وهذا ثمنه يتجاوز المليون ليرة (٢٨٠ دولاراً) كما أن مدفأة الحطب “يمكنني أن أستخدمها في الطبخ وتسخين المياه، وأتدبر أموراً أخرى في المنزل من خلالها، الأمر الذي لا يمكنني استغلاله مع مدفأة المازوت”، وفق ما قالت سمية لعنب بلدي.

خصائص الحطب للتدفئة

يأتي ارتفاع أسعار الحطب بالتزامن مع موجة منخفضات مطرية وثلجية تضرب المنطقة منذ أسبوعين، في ظل معاناة العائلات في تأمين ما يحميها من برد الشتاء.

كما أن للخشب خصائص تؤثر على جودة التدفئة والاشتعال، وفق ما قاله التاجر محسن، لأن كثافة الخشب هي مقدار المساحة التي يشغلها حجم أو كتلة الحطب، فكلما كان الخشب أكثر كثافة، كان حجم الاشتعال أكثر.

ويجب تجفيف الحطب قبل بيعه، إذ يذهب كثير من الطاقة الناتجة عن حرق الحطب الأخضر إلى تبخر المياه الموجودة في الخشب.

ويحتوي الخشب في العادة على رطوبة تتراوح بين ١٠% و ٢٠% للحصول على أفضل أداء للاشتعال، وفق التاجر الأربعيني، والحطب الأخضر يعطي فقط حوالي ٤٠% من طاقة الحطب الجاف.

وإذا توفرت هذه الشروط، بالإضافة إلى وجود مساحة خضراء كافية لتأمين الخشب، تصبح التدفئة بالحطب رخيصة لا تنافسها سوى الطاقة الشمسية، في حال توفرها بمبالغ مناسبة للقدرة الشرائية الخاصة بالأفراد.

ويفرض نمط السكن شروطه في اختيار نوع التدفئة، إذ لا يستطيع سكان المباني السكنية التدفئة باستخدام الحطب، بل يجبرون على شراء مادة المازوت من الأسواق الحرة.



متابعات رصد 21-12-2021

لا يعرف نحو ٦٠% من السوريين من أين ستأتي وجبتهم التالية، وفق تقديرات الأمم المتحدة. وتؤكد تقارير اقتصادية بحثية أن قدرة سوريا على إطعام نفسها تختفي بسرعة، وهذا واضح في تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وفي غياب التحركات الفورية، تظهر مؤشرات على مجاعة وشيكة في سوريا، أبرز علاماتها الجفاف وأثره على إنتاج الحبوب، وانعدام الأمن الغذائي غير المسبوق، وتراجع تمويل المساعدات الإنسانية، وفق بحث صادر عن مركز "السياسات وبحوث العمليات".

وخلال الأيام القليلة الماضية، جمعت مشاهد الطوابير أمام الأفران للحصول على الخبز "المدعوم" في مختلف الجغرافيا السورية على اختلاف الجهات التي تسيطر عليها، السوريين في إطار يلخص حجم الحاجات الإنسانية والغذائية بعد نحو عشر سنوات من الحرب. في هذا الملف، تسلط عنب بلدي الضوء على أزمة الخبز في ثلاث مناطق سورية تديرها ثلاث جهات سيطرة مختلفة، وتبحث مع مسؤولين طرق دعم الخبز والمشكلات التي تواجه تأمين الطحين والقمح. "الإنقاذ" تخلف وعودها وترفع أسعار الخبز

لم تمنع مشاهد تدافع الأهالي أمام الفرن "الآلي" في سرمدا شمالي إدلب للحصول على الخبز "المدعوم"، والوعود التي كانت قد أطلقتها حكومة "الإنقاذ" العاملة في مدينة إدلب وأجزاء من ريف الغربي، في تشرين الثاني الماضي، حول تثبيت سعر ربطة الخبز، شركة المخازن التابعة للحكومة من رفع سعر الربطة مع الانخفاض الجديد لليرة التركية، العملة الرئيسية في التعاملات التجارية بالمنطقة.

في تركيا، تجاوز سعر صرف الدولار الأمريكي ١٦ ليرة تركية، ليبلغ سعر ربطة الخبز في الشمال السوري، حيث تسيطر حكومة "الإنقاذ"، خمس ليرات للربطة الواحدة التي تحتوي على ثمانية أرغفة بوزن ٦٥٠ غراماً، بدءاً من ١٧ من كانون الأول الحالي.

تسارعت وتيرة انخفاض الليرة التركية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، ما انعكس على زيادة أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية في الشمال السوري وأبرزها الخبز والمحروقات.

حرّكت هذه الارتفاعات في الأسعار مظاهرة شعبية ضد حكومة "الإنقاذ" في تشرين الأول الماضي، واحتج الأهالي في إدلب على سياساتها في الدعم، إذ تشهد المنطقة بوادر "انهيار اقتصادي" بالتزامن مع ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية، وزيادة ملحوظة في معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية للمدنيين، بحسب بيان لفريق "منسقو استجابة سوريا".

وفي ٢٣ من تشرين الثاني الماضي، عقد "مجلس الشورى العام" في إدلب اجتماعاً مع وزارة الاقتصاد في حكومة "الإنقاذ"، بحضور القائد العام لـ "هيئة تحرير الشام"، "أبو محمد الجولاني"، ليقرر الحاضرون دعم الحكومة مادة الخبز بمبلغ (ليس محدداً لكن يُعتقد أنه قريب من ثلاثة ملايين دولار) لدعم الأفران الحكومية، والأفران العاملة في

المنطقة، ويشمل الدعم من ٣٥ إلى ٤٠ فرنًا، وتحديد سعر ربة الخبز بـ ٢.٥ ليرة تركية بوزن ٦٠٠ غرام، إلى حين انتهاء "الأزمة الاقتصادية".

ومنذ إعلان هذا القرار، وصل عدد المناطق المشمولة بدعم الخبز من "الإنقاذ" إلى ٥٨ منطقة في الشمال السوري، ٣٥ منطقة منها في إدلب، و ١٣ في ريف حلب، وعشر مناطق على الحدود مع تركيا.

ما حجم الدعم؟

تدعم حكومة "الإنقاذ" الأفران العاملة في المنطقة عن طريق تقديم الطحين وفق المنحى المقدم من قيادة المنطقة، وفق مدير العلاقات العامة في وزارة الاقتصاد والموارد، حمدو الجاسم.

وتعمل "المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب" التابعة للحكومة على توزيع المحروقات على الأفران بسعر مخفّف لتقليل تكاليف إنتاج الخبز قدر الإمكان، بحسب موقع الحكومة، في ١١ من تشرين الأول الماضي.

تتمثل أبرز المشكلات التي تواجه إنتاج الخبز في الشمال السوري بارتفاع سعر الطحين المستورد وانخفاض قيمة الليرة التركية، بحسب ما قاله الجاسم لعنب بلدي، إذ إن ٩٠% من الطحين مستورد من تركيا، ولا يجري شراء أو توريد القمح أو الطحين من أي جهة كانت، بما فيها مناطق سيطرة النظام السوري أو مناطق سيطرة "الإدارة الذاتية" في شمال شرقي سوريا.

ويبلغ عدد الأفران الخاصة العاملة في المنطقة ١٦٠ فرنًا، بحسب الجاسم.

كما تشتري "المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب" في إدلب القمح من الفلاحين، ثم تفرزه بعد فحصه إلى أربعة أصناف، إذ حددت وزارة الاقتصاد سعر الصنف الأول بـ ٣٣٠ دولارًا أمريكيًا للطن الواحد، والثاني بـ ٣٢٦، والثالث بـ ٣٢١، والرابع بـ ٣٢١ دولارًا أمريكيًا.

ويُحسم نصف دولار من ثمن كل طن لكل درجة شوائب فوق ١٠%، بحسب تصريحات لمدير الخزن والتسويق في المؤسسة، في ٢٥ من حزيران الماضي.

وقال عثمان، إن المؤسسة تضع القمح في الصوامع المجهزة مسبقًا، ويُحفظ بدرجة حرارة مناسبة، مع توفير التهوية اللازمة له، ثم يُرسل إلى المطاحن.

ولم تعلق حكومة "الإنقاذ" على سؤال عنب بلدي حول كمية الطحين المنتَج محليًا في الشمال السوري، لكنها أكدت أن القمح المتوفر لديها إنتاج محلي، ويُزرع من قبل الفلاحين، وأبرز المشكلات التي تواجه إنتاجه قلة المساحات الزراعية القابلة للزراعة.

تحركات محدودة للمجتمع المدني

انتقاد ارتفاع الأسعار لم يُوجّه إلى حكومة "الإنقاذ" فقط، بل طال منظمات المجتمع المدني العاملة في الشمال، والتي تؤمّن الخبز للمحتاجين أو تدعم إنتاجه.

وظهرت تحركات ومشاريع محدودة لبعض المنظمات بما يخص أزمة الخبز، ومنها فريق "ملهم التطوعي" الذي نفذ عدة مشاريع لتوزيع الخبز المجاني على العائلات النازحة في إدلب.

كثّف الفريق العمل على مشاريع توزيع الخبز المجاني المعتمدة منذ أكثر من عامين لمواجهة غلاء الخبز وتخفيض وزنه، ولتقليل العبء على النازحين الفقراء، وفق ما قاله منسق الحملات في الفريق، محمد الشيخ، لعنب بلدي.

وشملت مشاريع الفريق في توزيع الخبز المجاني العديد من المخيمات والتجمعات، ووصل عدد المستفيدين إلى ٩٥٠ مستفيدًا، تُوزع أكياس الخبز عليهم وفق عدد أفراد الأسرة، وبالتالي فإن هذا العدد مكتفٍ من مادة الخبز بشكل كامل، وفق تعبيره.

ويرى الشيخ أن مشروع دعم الأفران لا شك سيكون الحل الأفضل، وخطوة مهمة في طريق حل مشكلة غلاء الخبز، ولكن الفرق التطوعية غير قادرة على مثل هذا الإجراء نظرًا إلى غلاء أسعار الطحين والحاجة الكبيرة.

وكان لجمعية "عطاء" الخيرية أيضًا حضور محدود بتأمين الخبز المجاني للنازحين من خلال إطلاق قافلة "دفع القلوب الرحيمة" الأولى.

تحتوي القافلة على ١٥٠ طنًا من الطحين سيتم تحويلها إلى خبز وتوزيعها على النازحين بشكل مجاني، وفق ما قاله مسؤول التواصل في الجمعية،



متابعات رصد 21-12-2021

أعلنت المديرية العامة للموانئ في وزارة النقل إغلاق جميع الموانئ البحرية السورية جرّاء الظروف الجوية السائدة. وأوضح المدير العام للموانئ، العميد المهندس سامر قبرصلي، أن المديرية ستغلق كل الموانئ البحرية في المنطقة الساحلية بوجه الملاحة والصيد البحري اعتباراً من ظهر اليوم ١٩ من كانون الأول، حتى إشعار آخر، وفق سانا وجاء القرار جرّاء زيادة سرعة الرياح وارتفاع الأمواج وانخفاض مستوى الرؤية، بحسب المدير، مشيراً إلى أن الإغلاق يشمل الملاحة والصيد. وكانت المديرية أعلنت، في ٨ من الشهر نفسه، إغلاق الموانئ البحرية في المنطقة الساحلية بوجه الملاحة والصيد البحري، وأعدت افتتاحها في اليوم التالي، وفق ما نقلته وكالة "سانا"، في ٩ من كانون الأول الحالي. وتشهد سوريا منخفضاً جويّاً، إذ انخفضت درجات الحرارة أدنى من معدلاتها بنحو ٤ إلى ٦ درجات، تزامناً مع هبات عاصفة تصل سرعتها إلى ٧٥ كيلومتراً في الساعة تتسبب بارتفاع الموج في المناطق الغربية والساحلية والبحر متوسط. وتشرف المديرية العامة للموانئ من مقرها في محافظة اللاذقية على أعمال إدارات ميناء اللاذقية وطرطوس وبانياس وجبلة وأرواد وموانئ الصيد والنزهة في اللاذقية وبانياس.

انقطاع عشوائي للكهرباء يتلف الأجهزة الكهربائية في السويداء



متابعات رصد 21-12-2021

خسرت في الشهر الماضي (تشرين الثاني) تعب ثلاث سنوات، بعد أن تسبب القطع العشوائي للكهرباء بتعطّل معظم الأجهزة الكهربائية في بيتي." يشكو خالد (٢٨ عاماً)، لعنب بلدي، تغيير نمط القطع الكهربائي في مدينة السويداء منذ حوالي الشهر، إذ "اعتدنا قطع الكهرباء، ولكن الجديد في الأمر تغيير نمط هذا القطع الذي صار يتغير بشكل عشوائي في معظم مناطق السويداء."

ونتج عن انقطاع الكهرباء لساعات طويلة وتغير نمط القطع وتكراره العشوائي في بعض مدن وبلدات المنطقة، خسائر مادية جسيمة ببعض الأجهزة الكهربائية في بيوت السكان الذين يعيشون ظروفًا معيشية واقتصادية متدهورة، دون أي تعويض حكومي للأفراد المتضررين من تلف أجهزتهم الكهربائية جراء انقطاع الكهرباء العشوائي.

كما أن لانقطاع الكهرباء العشوائي أثرًا كبيرًا على أجهزة التبريد، التي يعتمد عليها بعض السكان من أجل تبريد الأدوية واللقاحات، خصوصًا مرضى السكري، والتي تُستخدم يوميًا بانتظام، ويعتبر تزويد الأجهزة بالكهرباء أمرًا ضروريًا لتخزين الأدوية.

إلا أن تلك الأدوية في أغلب الحالات يكون مصيرها التلف، وتصبح غير صالحة للعلاج، ما يكلف ذوي المرضى مبالغ طائلة لشراء مجموعة جديدة من الأدوية بدلًا من التي فسدت، نتيجة انقطاع الكهرباء العشوائي.

خسائر دون تعويض

فاقت خسارة خالد، الذي تحفظ على نشر اسمه الكامل لأسباب أمنية، مليوني ليرة سورية (حوالي ٦٠٠ دولار)، نتيجة تعطل الأجهزة الكهربائية في بيته، وهو بحاجة إلى ما يزيد على عامين من العمل في وظيفته الحكومية لتعويض خسارته براتب شهري يبلغ ٧٠ ألف ليرة (حوالي ٢٠ دولارًا)، حسب قوله.

“كنت أنوي الزواج في العام المقبل، وبذلت كل طاقتي لتحقيق ذلك من خلال شراء أجهزة كهربائية جديدة للبيت الذي أفرشه هذه الفترة، إلا أنني لن أستطيع تحقيق ما أريده بسبب تلف معظم الأجهزة الكهربائية في البيت”، وفق ما عبّر عنه الموظف الحكومي.

لا تعتبر قصة خالد الوحيدة التي ترتبط بمعاناة السكان من الانقطاع العشوائي للكهرباء في السويداء، فهناك كثيرون خسروا ملايين الليرات نتيجة هذه المشكلة، وفق ما رصدته عنب بلدي عن طريق استطلاع لرأي العائلات، دون أن يجد الناس حلًا لتعويض خسائرهم المادية.

جميل (٤٣ عامًا) قال لعنب بلدي، إن خسارته المادية من انقطاع الكهرباء بلغت مليونًا ونصف المليون ليرة (٢٥٠ دولارًا)، ولا يمكنه معالجة هذه الخسارة سوى بطلب قرض لتأمين ثمن الأجهزة المعطلة، إذ إن راتبه لا يتعدى ٥٠ ألف ليرة شهريًا (١٥ دولارًا)، وهو لا يكفي لتأمين حاجيات عائلته لمدة أسبوع واحد، إذ يعمل موظفًا حكوميًا في إحدى المؤسسات التعليمية بالمنطقة.

شراء قطع التبدل

انقطاع التيار الكهربائي المتكرر وغير المنتظم في المنطقة، صار يتكرر خلال ساعة القطع الواحدة بمعدل خمس أو سبع مرات تقريبًا في قرى وبلدات المنطقة الجنوبية، وفق ما قاله سليم مرشد (٤٣ عامًا)، وهو مالك أحد المحال المخصصة لبيع قطع صيانة الأدوات الكهربائية في المنطقة.

وتتراوح مدة القطع الواحدة ما بين خمس وعشر دقائق في كل مرة، وفق ما قاله صاحب محل الأدوات الكهربائية لعنب بلدي، وحين يعود التيار يكون إما بجهد عالٍ جدًا، وإما منخفض جدًا، ما يجعل أغلب الأجهزة الكهربائية المنزلية تتعرض لخطر التلف أو العطل الفني.

وتشهد محال الأجهزة الكهربائية في هذه الفترة تزايدًا ملحوظًا في عدد الزبائن الذين يتوافدون في كل فترة من أجل شراء قطع تبديل لأجهزتهم الكهربائية المنزلية المعطلة، فمنهم من يحتاج إلى قطعة صيانة واحدة، ومنهم من يحتاج إلى قطعتين أو أكثر، بحسب صاحب محل الأجهزة الكهربائية.

القطع المطلوبة غالبًا ما تكون مستوردة، وسعرها مرتبط بقيمة صرف الليرة السورية أمام الدولار، كما أن أرخص القطع المتوفرة منها في السوق الآن لا يقل سعرها عن خمسة آلاف ليرة (حوالي دولار ونصف).

وكان معاون وزير النفط السوري، عبد الله خطاب أعلن، أن “وضع المشتقات النفطية في سوريا بخير”، موضحًا توفر أكثر من ٨٠% من حاجة سوريا من تلك المواد اليوم، في ظل استقرار خطوط استيراد المشتقات النفطية خلال الشهرين الماضيين، وفقًا لمعاون الوزير.

وقال خطاب، إن توزيع المشتقات النفطية مرتبط بالكفاية وتوفر المادة، مشيرًا إلى أن أولويات الوزارة هي توزيع المشتقات النفطية للأفران والمستشفيات والقطاع العام، الأمر الذي يتم بنسبة ١٠٠%.

وقال مدير التخطيط في وزارة الكهرباء بحكومة النظام السوري، أدهم بلان، إن كانون الأول الحالي وكانون الثاني المقبل هما الأصعب من ناحية وصول التيار الكهربائي خلال موسم الشتاء.

وأضاف بلان في حديث إلى صحيفة “الوطن المحلية”، في ٧ من كانون الأول الحالي، أن سبب صعوبة توصيل الكهرباء خلال هذه الفترة، هو ارتفاع الحمولات وزيادة الطلب على الكهرباء، مقابل “تراجع” توريدات الغاز، إذ وصلت خلال الأيام الماضية إلى سبعة ملايين متر مكعب يوميًا.

وأشار بلان إلى عدم وجود برامج تقنين ثابتة، مضيفًا أن تحديد برامج وساعات التقنين يعتمد على الكميات المتاحة من الطاقة الكهربائية.

كما أوضح مدير التخطيط في الوزارة، أن محطات توليد الكهرباء العاملة على الفيول “نشاطها محدود، ومعظمها قديم، وذات مردود متدنٍ، وتحتاج إلى صيانة وتأهيل.” وبحسب دراسة أعدّها الباحثان السوريان سنان حتاحت وكرم شعار، نُشرت في مركز “الشرق الأوسط للدراسات”، في أيلول الماضي، انخفضت القدرة الإنتاجية للكهرباء في سوريا خلال السنوات العشر الأخيرة بنسبة ٤٨.٤ %، ويشير هذا الانخفاض إلى وجود ٤٣ يوماً من انقطاع التيار الكهربائي سنوياً. كما تحتاج المؤسسة العامة للكهرباء إلى ١٨ مليون متر مكعب من الغاز يومياً لتشغيل التوربينات الغازية المسؤولة عن ٧٠ % من تغذية الكهرباء، ولم تحصل المؤسسة العامة إلا على ٨.٢ مليون متر مكعب من الغاز. ولخصت الدراسة أسباب مشكلة نقص الكهرباء في سوريا بعدم تعافي شبكة النقل تعافياً كافياً في المناطق المدمرة، ونقص الوقود اللازم لتشغيل محطات توليد الكهرباء. وأشارت الدراسة إلى أن الداعمين الرئيسيين لحكومة النظام، روسيا وإيران، لم يبديا رغبة تذكر في متابعة الاتفاقيات الموقعة، “نظراً إلى عجز حكومة النظام عن تأمين الأموال اللازمة.”

القرصنة الإيرانية وضوء آخر دولي لفرض شروطها على السعودية



متابعات رصد 21-12-2021

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، إن إجراء مزيد من المحادثات مع المملكة العربية السعودية يتوقف على مدى “جدية” الرياض. وخلال مؤتمر صحفي عقده، الاثنين ٢٠ من كانون الأول، أضاف خطيب زاده، “ندعو الرياض لاتباع نهج دبلوماسي وسياسي واحترام مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وهذا هو السبيل الوحيد للمضي قدماً في المنطقة.” وفي أيلول الماضي، عقد ممثلون من إيران والسعودية جولة من المحادثات في العاصمة العراقية بغداد، وفقاً لمسؤولين عراقيين. قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، إن إجراء مزيد من المحادثات مع المملكة العربية السعودية يتوقف على مدى “جدية” الرياض. وخلال مؤتمر صحفي عقده، الاثنين ٢٠ من كانون الأول، أضاف خطيب زاده، “ندعو الرياض لاتباع نهج دبلوماسي وسياسي واحترام مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وهذا هو السبيل الوحيد للمضي قدماً في المنطقة.” وفي أيلول الماضي، عقد ممثلون من إيران والسعودية جولة من المحادثات في العاصمة العراقية بغداد، وفقاً لمسؤولين عراقيين.

ونقلت وكالة "اسوشيتد برس الأمريكية، عن مسؤول عراقي، فضل عدم الكشف عن اسمه، قوله، إن ممثلين عن إيران والسعودية عقدوا جولة جديدة من المحادثات في بغداد، وهو الاجتماع الأول من نوعه منذ تسلّم الرئيس الإيراني الجديد، إبراهيم رئيسي، منصبه، في آب الماضي.

وأوضح المسؤول أن الاجتماع الثنائي، بحث "المسائل العالقة بين البلدين وفقاً لخارطة طريق تم الاتفاق عليها سابقاً بما في ذلك التمثيل الدبلوماسي بين البلدين."

ووصف المسؤول العراقي المحادثات الإيرانية-السعودية بأنها "إيجابية"، دون الإشارة إلى ما تم إحرازه من تقدم، في حال وجوده.

ولعب العراق مؤخرًا دور الوسيط الإقليمي بين الخصمين الذين غالبًا ما كان لتنافسهما عواقب خطيرة في هذا البلد، وأماكن أخرى بالمنطقة، وفقاً للوكالة.

وكان الملك السعودي، سلمان بن عبد العزيز قال ، في كلمة له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢٢ من أيلول الماضي، إن "إيران دولة جارة، ونأمل أن تؤدي محادثاتنا الأولية معها إلى نتائج ملموسة لبناء الثقة، والتمهيد لتحقيق تطلعات شعوبنا في إقامة علاقات تعاون."

وعقب تصريحات العاهل السعودي، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، في حديث لوكالة "إرنا" أجرينا عدة جولات من المحادثات مع الحكومة السعودية في بغداد خلال الأشهر القليلة الماضية، كانت محادثات جيدة بشأن العلاقات الثنائية، وحققت تقدماً جاداً للغاية بشأن أمن الخليج."

أبرز القضايا الخلافية بين إيران والسعودية

وكانت السعودية قطعت جميع علاقاتها الدبلوماسية رسمياً مع إيران في عام ٢٠١٦، بعد هجوم طال سفارتها في طهران على يد محتجين على إعدامها رجل الدين الشيعي نمر النمر.

ويعد ملف اليمن أبرز الخلافات بين السعودية وإيران الذي أدى إلى تصاعد النزاع بينهما عام ٢٠١٥، وتتهم الرياض طهران بدعم جماعة "الحوثيين" (أنصار الله) الذين يسيطرون على مناطق واسعة شمالي اليمن أبرزها صنعاء، وتدخلت السعودية على رأس التحالف العسكري لدعم القوات الحكومية اليمنية المعترف بها دولياً.

كما تبدي السعودية قلقها من نفوذ إيران الإقليمي، وتتهمها بـ"التدخل" في شؤون دول عربية مثل سوريا والعراق ولبنان، إلى جانب تخوفها من البرنامج النووي لإيران وقدراتها الصاروخية.

السويدياء.. مقتل مدني وجرح آخرين إثر استهداف قوات النظام لمحتجين



متابعات رصد 21-12-2021

قُتل مدني وجرح ثلاثة آخرون إثر استهداف قوات النظام لاحتجاجات بالقرب من دوار "الباسل" وسط المحافظة، طالبت بالإفراج عن شاب اعتقلته قوات النظام أمس الأحد، بحسب معلومات حصلت عليها عنب بلدي من مصدر طبي في مستشفى السويدياء الوطني.

وأفاد مراسل عنب بلدي في السويداء، أن قناصين من قوات النظام أطلقوا النار على محتجين وسط المدينة اليوم، الاثنين، ٢٠ من كانون الثاني، ما خلف قتلى وجرحى في صفوف المحتجين.

وأضاف المراسل أن محيط دوار "الباسل" في السويداء يشهد استنفاراً أمنياً، عقب الاحتجاجات التي فرقتها القوات الأمنية بالرصاص الحي.

وكانت مدينة شهباء غربي السويداء شهدت أمس الأحد، توتراً أمنياً عقب اعتقال قوات النظام للناشط نورس بوزين الدين، أحد المشاركين في حملة "بدنا نعيش" المناهضة للنظام السوري، ما دفع بسكان المدينة للتجمع في الشوارع احتجاجاً على اعتقال الشاب.

واستهدف مجهولون أمس، الأحد، مبنى استخبارات "أمن الدولة" في مدينة شهباء بقتيلة يدوية، وعاودوا بعدها إطلاق النار في الهواء في المنطقة ذاتها احتجاجاً على اعتقال الشاب.

وقالت شبكة "الراصد المحلية، عبر "فيس بوك"، إن أصدقاء المعتقل دعوا للتجمع أمام مبنى المحافظة في السويداء، اليوم الاثنين، من أجل المطالبة بإخلاء سبيله.

واعتقلت دورية أمنية الناشط نورس بوزين الدين، أثناء وجوده في كراج العباسيين في محافظة دمشق أمس، الأحد، واقتادته إلى مكان مجهول عقب ذلك.

وشهدت محافظة السويداء مطلع عام ٢٠٢٠ الماضي، احتجاجات شعبية استمرت لعدة أيام على التوالي طالبت بتحسين الوضع المعيشي في المحافظة التي تشهد سوءاً في الخدمات والواقع المعيشي.

وتشهد محافظة السويداء حالة من التوتر الأمين عقب تعيين نمير مخلوف محافظاً جديداً لها، والذي عزز المحافظة بقوات أمنية أثارت تخوف سكان المدينة التي يتواجد فيها العديد من الفصائل العسكرية المناهضة للنظام من احتمالية نشوب صدام بين الطرفين.

في ظل حالة من الغياب شبه التام لأجهزة النظام الأمنية تعانيتها المحافظة منذ عدة سنوات، إذ تنتشر في المحافظة العديد من المجموعات العسكرية المستقلة، منها موالية للنظام السوري، ومنها تقدم نفسها على أنها معارضة.

وتعرض ١٥ شخصاً للخطف و"الاحتجاز القسري" في محافظة السويداء جنوبي سوريا، خلال تشرين الثاني الماضي، بينما قُتل ثمانية أشخاص خلال الشهر ذاته، بحسب إحصائية أصدرتها شبكة السويداء "24 المحلية اعتماداً على رصد مستمر لعمليات الخطف.

عائلات في الرقة تباع حصص المازوت لشراء الطعام



متابعات رصد 21-12-2021

ترسل يسرى الحسن (٣٨ عاماً)، اثنين من أبنائها صباح كل يوم إلى مكب النفايات القريب من منزل عائلتها في حي الجزيرة الشعبي بأطراف مدينة الرقة الغربية، لجمع نفايات بلاستيكية ووضعها في المدفأة، بحسب ما قالت لعنب بلدي.

عائلة يسرى باعت حصتها من مازوت التدفئة الذي توزعه "الإدارة الذاتية" العاملة في شمال شرقي سوريا بمناطق سيطرتها بالسعر "المدعوم"

تضطر بعض العائلات في مدينة الرقة إلى بيع حصصها من مادة مازوت التدفئة، جراء الظروف المعيشية المتدهورة التي تمر بها خلال هذه الفترة.

وبلغ سعر مادة المازوت في السوق السوداء أو ما يُعرف محلياً بالسعر "المدعوم" ١٧٥ ألف ليرة سورية للبرميل (٥٠ دولاراً)، في حين أن "الإدارة الذاتية" تبيعه للأهالي بسعر ١٨ ألف ليرة (خمس دولارات) للبرميل الواحد.

الغذاء بدلاً من التدفئة

اشترت عائلة يسرى الحسن بدلاً من مادة المازوت حاجاتها الأساسية الغذائية، أبرزها مادة السكر، والزيت، والأرز، والبرغل.

ويرى أفراد العائلة الذين التقت بهم عنب بلدي، أنهم قادرون على التعايش والتأقلم مع برد فصل الشتاء في هذه الفترة دون مادة مازوت التدفئة، إلا أنهم عاجزون عن التأقلم الدائم مع الجوع، لأن العيش صعب بأعماع خاوية.

ويلتف الأطفال في العائلة حول المدفأة رغم ما تصدره تلك الأسطوانة المعدنية من روائح كريهة وسموم تختلط بهواء الغرفة، نتيجة لاحتراق النفايات البلاستيكية.

ويزيد عدد المنظمات الإغاثية في مدينة الرقة على ٢٠٠ منظمة، يعمل معظمها في تقديم الدعم الإغاثي وتنظيم البرامج الإنسانية المختصة بتحسين معيشة السكان، إلا أنها تواجه عدة عوائق وتحديات في ملف توزيع المساعدات الإغاثية على السكان.

عواقب صحية خطيرة

تراكم النفايات البلاستيكية داخل المنازل، وما تنفثه من أبخرة سامة، يمكن أن يؤدي إلى أضرار كبيرة على صحة الإنسان، تُعزى هذه الأضرار إلى احتوائها على مواد لا تتحلل بفعل العوامل الطبيعية سواء البيولوجية أو البيئية، بالإضافة إلى احتوائها على مواد كيميائية مضافة لغرض تحسين خصائصها وتقليل تكلفتها.

وبحسب ما قاله الطبيب المختص بأمراض الرئة والمقيم في مدينة الرقة مهدي الشناعة، فإن وضع النفايات البلاستيكية داخل المدافئ قد تنتج عنه تأثيرات مسرطنة، تزيد هذه التأثيرات أكثر حين تُغلق الغرف داخل البيوت، في الوقت الذي يتم فيه إشعال المدفأة من خلال تلك النفايات، إذ سيُحرق الأكسجين الموجود في أجواء الغرفة، ويترك مكانه هواء ملوثاً بالغازات السامة.

وبحسب حديث سابق لعنب بلدي، أرجع عضو "لجنة الشؤون الاجتماعية" في "مجلس الرقة المدني" الظروف التي تمر بها بعض العائلات في الرقة، إلى أنها "حالة سورية عامة، ولا تنحصر فقط بالمناطق التي تديرها (الإدارة الذاتية) في شمال شرقي سوريا."

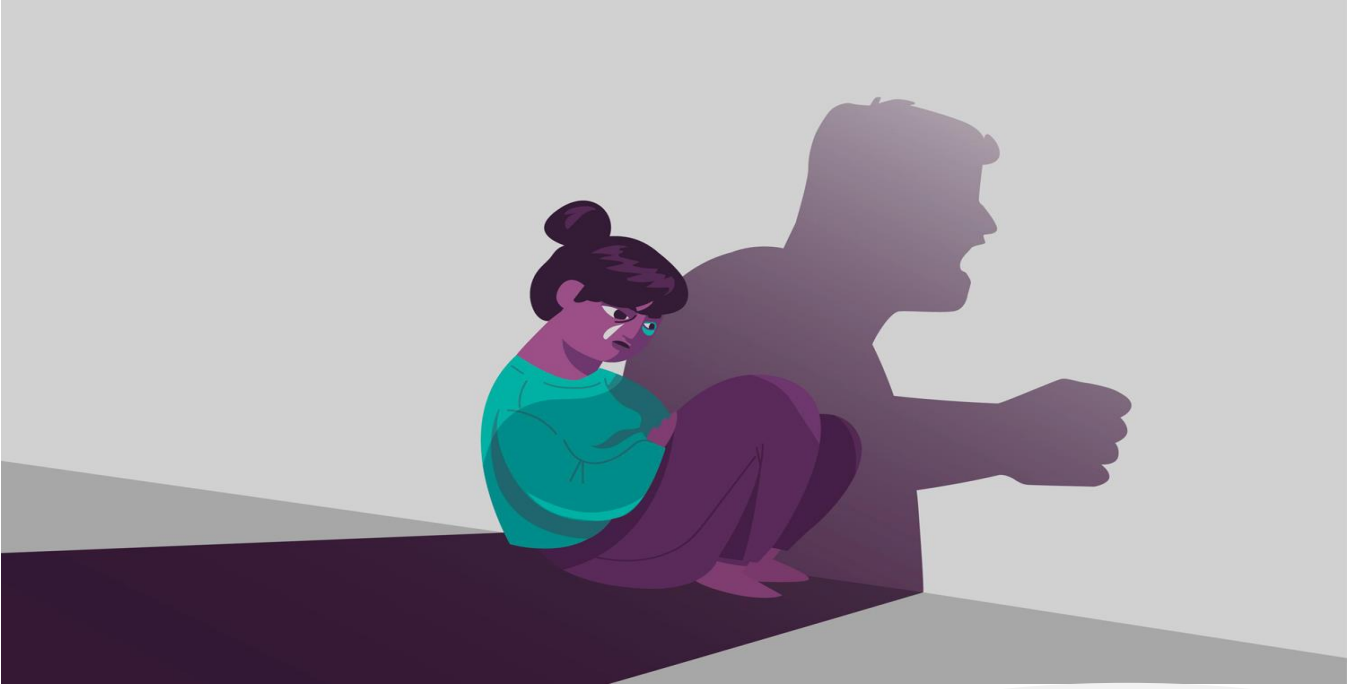
واعتبر عضو "اللجنة"، الذي تحفظ على ذكر اسمه كونه لا يملك تصريحاً بالحديث إلى الإعلام، أن المنظمات الإغاثية في الرقة تتحمل جزءاً من المسؤولية في سد احتياجات العائلات المحتاجة، وتقديم الدعم لها في حال عجز المعيل عن تأمين مستلزمات أسرته.

ويبلغ عدد سكان مدينة الرقة وريفها ما يزيد على ٨٠٠ ألف نسمة، يعيش معظمهم ظروفاً اقتصادية سيئة، سببها ظروف الحرب التي مرت بها المدينة، وموجات النزوح نحوها من المناطق السورية الأخرى، والانهيال الاقتصادي الذي تعيشه أغلبية المدن السورية.

وبحسب تقرير مبادرة "REACH" الإنسانية، فإن ٧٧% من سكان شمال شرقي سوريا يعتمدون على الأجر اليومي لتحصيل المواد الغذائية، ويحتاج العامل إلى ٨٤ يوماً لكسب التكلفة الشهرية لتأمين المواد الغذائية الأساسية. كما أن ٩٢% من العائلات في المنطقة أبلغت عن عدم كفاية دخلها المادي لتأمين المواد الغذائية الأساسية، وفق التقرير.

وذكر التقرير أن ٩٨% من العائلات في مناطق سيطرة "الإدارة الذاتية" تواجه خطر انعدام الأمن الغذائي.

وكانت الأمم المتحدة أطلقت، في تشرين الثاني ٢٠٢٠، نداء لتمويل صندوق أعمالها المتعلق بالاستجابة الإقليمية للأزمة المعيشية في سوريا، بقيمة ١٣١.٦ مليون دولار، موضحة أن الدعم سيُشمل ١١.٧ مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية داخل سوريا.



متابعات رصد 21-12-2021

أجرت جامعة “ أوكلاند ” النيوزلندية ” دراسة عن تأثير الأحداث السلبية في طفولة الانسان على صحته عند البلوغ، وشملت الدراسة ثمانية أنواع من المحن في مرحلة الطفولة وهي، الإساءة العاطفية، أو البدنية، أو الجنسية، إضافة إلى وجود العنف في أثناء التنشئة في المنزل، وإساءة استخدام المخدرات، والمرض النفسي، والطلاق، أو تعرض أحد أفراد الأسرة للسجن.

وتشير الدراسة التي نشرها موقع Science Daily العلمي، إلى أن المعاناة حتى من نوع واحد فقط من محن الطفولة، مثل وجود أحد أفراد الأسرة في السجن، أو مشاهدة العنف بين الأشخاص في المنزل، ترتبط بزيادة خطر تدهور الصحة النفسية للفرد.

وحلل العلماء نحو ثلاثة آلاف رد على استبيان طرحوه في الدراسة التي شملت العنف الأسري في نيوزيلندا عام ٢٠١٩، والتي أظهرت ارتفاع احتمالية الإصابة بأمراض القلب لدى الأشخاص الذين عانوا الاعتداء العاطفي أو الجنسي، أو الذين شهدوا عنفا بين الأشخاص، أو الذين ينتمون إلى أسرة يتعاطى أفرادها المخدرات. كما ارتفعت احتمالات الإصابة بـ”الربو” في حالة تعاطي المخدرات، أو من يعانون مرضاً نفسياً، أو حالة طلاق في الأسرة، إضافة إلى تأثير المحن في مرحلة الطفولة على النمو العصبي والهرموني، ومسارات الالتهاب، والقدرات المعرفية والاجتماعية والعاطفية، والميل إلى سلوكيات خطيرة مثل تعاطي المخدرات. ووفق الاستبيان الذي طرحته الجامعة فإن نحو ٤٥% من الأشخاص الذين شملتهم الدراسة، لم يبلغوا عن اعراضهم لأي أحداث سلبية في مرحلة الطفولة، بينما شهدت الأغلبية حدثاً واحداً على الأقل، في حين أبلغ نحو الثلث عن أكثر من حدث.

ونُشر البحث بعنوان “استكشاف العبء الصحي لتجارب الطفولة السلبية المتراكمة والمتنوعة في نيوزيلندا: نتائج دراسة قائمة على السكان”، في مجلة إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم. وعلق الباحثون على نتائج الدراسة، أنه “يجب أن توفر حافزاً لإنشاء مبادرات وقاية وتدخل واسعة النطاق” وأكدوا الحاجة “إلى استراتيجيات تعالج أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، مع أنها لا تخفف من حدة آثار التجارب الضارة في مرحلة الطفولة بالكامل”، بحسب الموقع.